

سلسلة  
الشرق الأوسط

الدفع نحو سياسة  
حزبية؟  
الحركة الدستورية  
الإسلامية في الكويت

نathan ج. براون

الديمقراطية وسيادة القانون

رقم 79  
فبراير/ شباط 2007

# أوراق كارنيغي



CARNEGIE ENDOWMENT  
*for International Peace*

© 2007 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.

يُمنع نسخ أيّ جزء من هذه الورقة أو نقله في أيّ شكل من الأشكال أو وسيلة من الوسائل بدون إذن خطّي من مؤسسة كارنيغي. الرجاء توجيه الطلبات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace

Publications Department

1779 Massachusetts Avenue, NW

Washington, DC 20036

هاتف: 202-483-7600

فاكس: 202-483-1840

[www.CarnegieEndowment.org](http://www.CarnegieEndowment.org)

يمكن تحميل هذا البحث مجاناً على العنوان الآتي [www.CarnegieEndowment.org/pubs](http://www.CarnegieEndowment.org/pubs). يتوافر أيضاً عدد محدود من النسخ المطبوعة. للحصول على نسخة، أرسل طلباً عبر البريد الإلكتروني على العنوان الآتي: [pubs@CarnegieEndowment.org](mailto:pubs@CarnegieEndowment.org).

### أوراق كارنيغي

"أوراق كارنيغي" عبارة عن أبحاث جديدة من إعداد الباحثين في المؤسسة ومعاونيهم من مؤسسات أخرى. تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنية ومقتطفات أساسية من أبحاث أكبر يجري العمل عليها. نُرحّب بتعليقات القراء. يمكنكم أن تبعثوا برسائلكم إلى "مشروع الديمقراطية وسيادة القانون" على العنوان البريدي المدوّن أعلاه أو عبر البريد الإلكتروني: [pubs@CarnegieEndowment.org](mailto:pubs@CarnegieEndowment.org).

### الكاتب

ناثان ج. براون باحث في مؤسسة كارنيغي، وأستاذ علوم سياسيّة وشؤون دوليّة ومدير برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن. له أربعة كتب حول السياسات العربية. تركّز عمله السابق على السياسة الفلسطينية وعلى سيادة القانون والأنظمة الدستورية في العالم العربي. هذه الدراسة هي الثانية للكاتب ضمن سلسلة تعنى بالحركات الإسلامية في العالم العربي. وقد نشرت الدراسة الأولى "الأردن والحركة الإسلامية: حدود المشاركة؟" في تشرين الثاني / نوفمبر 2006. سوف تركز الدراسات المقبلة التي سيقوم بها على بلدان المغرب والبحرين ومصر واليمن وفلسطين.

## المحتويات

4	الحركة الدستورية الإسلامية في السياسة الكويتية.....
5	الإطار السياسي.....
6	فرصة تاريخية؟.....
7	قيام حركة دستورية إسلامية في ظل حكم ملكي غير دستوري.....
7	الإخوان المسلمون في الكويت.....
8	تشكيل الحركة الإسلامية الدستورية.....
10	النجاح الانتخابي وحدوده.....
12	سنة حاسمة في تاريخ مجلس الأمة.....
13	العمل على اكتساب طابع إسلامي ودستوري.....
13	الحركة الدستورية الإسلامية كحركة إسلامية.....
15	الطابع الدستوري للحركة الدستورية الإسلامية.....
16	اللجوء إلى الأدوات البرلمانية وتعزيزها.....
16	من الناحية الإسلامية.....
18	من الناحية الدستورية.....
19	التعامل مع حكومة حذرة لكن متسامحة.....
20	التنسيق مع المنافسين.....
21	الشكوك حول الحركة الدستورية الإسلامية.....
23	جهود التعاون والمكافأة الممكنة.....
24	خلاصة: أيمكن لتحالف معارض أن يقوم بإصلاحات في السياسات الكويتية؟.....
27	حواشي.....

تعتبر الحركة الدستورية الإسلامية التي أنشئت في العام 1991 بالكويت، لاعباً سياسياً حديث العهد نسبياً في الكويت، إلا أن الحركة وفقاً لمعايير الحركات الإسلامية في المنطقة تعدّ واحدة من بين الحركات الأكثر خبرة في السياسات البرلمانية والانتخابية. وهي إذ تستطيع تحقيق بعض النجاح على صعيد الانتخابات والبرنامج السياسي، إلا أن أية خطوة تتعدى الإنجازات الهامشية أو الداعية إلى الإصلاح التدريجي تعتمد على قدرتها على الاستفادة من نجاح الائتلاف الهادف والمتنوع من القوى السياسية الإسلامية والليبرالية والشعبية. وباختصار إذا تجاوزت الحركة التعقيدات، فإنها قد تكون قادرة على تحقيق العديد من أهدافها وثبتت في الوقت ذاته إمكانية بروز تيار انتخابي إسلامي يكون جزءاً من ائتلاف يضغط من أجل تحرير الإصلاح السياسي.

يقدم التاريخ السياسي الكويتي أسباباً وجبهة لعدم الوثوق بأهلية المعارضة الكويتية، فهي لم تثبت يوماً قدرتها على الحفاظ على وحدة الصفّ لوقت طويل كما أن الحكومة الكويتية تملك أدوات لتفريق المعارضين واسترضائهم وحتى إقصائهم. إلا أن الفرص التي تتوفر للحركة وغيرها من القوى السياسية المعارضة هي اليوم أكبر من أي وقت مضى.

### الحركة الدستورية الإسلامية في السياسة الكويتية

منذ قيامها، كرست الحركة الدستورية الإسلامية نفسها للترويج لإمكانية "أسلمة" (إضفاء طابع إسلامي) السياسات الكويتية والمجتمع الكويتي على نحو أكثر فعالية عبر الوسائل الدستورية. لكن الظروف في العام 1991 لم تكن متاحة لتحرك دستوري في هذا الإطار. فحينها كانت الكويت قد تخلصت للتو من الاحتلال العراقي. غير أن الفوضى التي عمّت فترة ما بعد الحرب لم تكن أيضاً العقبة الوحيدة، فالبرلمان الذي كانت تسعى الحركة للمشاركة فيه كان قد تم حلّه وأوقف لخمس سنوات عن العمل وذلك قبل الغزو العراقي للكويت بفترة طويلة.

غير أنه بعد خمسة عشر عاماً أصبح بالإمكان القول إن استراتيجية الحركة الدستورية الإسلامية قد تم وضعها على الطريق الصحيح: فإعادة إحياء البرلمان الكويتي في العام 1992 قد سمحت للحركة بأن تتحوّل إلى لاعب رئيسي في الحياة السياسية في البلاد. فالتيار الإسلامي الكويتي الذي تشكل الحركة جزءاً منه، قد اكتسب نفوذاً كبيراً في المجتمع الكويتي وهو أخذ في النمو والازدهار على الرغم من الاضطرابات السياسية الإقليمية.

كما أن الحركة هي أيضاً جزء من ائتلاف برلماني استطاع أن يستخدم بنجاح الامتيازات الدستورية لتميرير تشريعات ولمساءلة عدد من الوزراء. فهذه الامتيازات لم تستخدم إلا نادراً في الماضي وهو أمر عائد جزئياً لكون اللجوء إليها في مناسبتين مختلفتين كان قد دفع الأمير إلى حل البرلمان. ولكن على الرغم من كل ما حققته الحركة إلا أنها ما زالت خارج التركيبة المركزية للسلطة السياسية فهي تسعى إلى تحقيق أهدافها عبر إزاعج الحكومة بدلاً من المشاركة فيها.

ومثل أي لاعب في العملية السياسية، كان أمام الحركة الدستورية الإسلامية خيارات تكتيكية صعبة ولم يكن نجاحها التدريجي إلا نتيجة اتسّام خطواتها بالحذر سواء في بناء التحالفات أم في اختيار المعارك التي عليها خوضها. وبوجود الحكومة والأسرة الحاكمة، ناضلت الحركة لتفصح لنفسها موقعاً موازياً كحركة معارضة وكحزب يقبل الطابع التدريجي والمحدود للنظام السياسي الكويتي. لذلك وعلى غرار الحركات الإسلامية الأخرى، كان على الحركة أن توازن بين عملية بناء ائتلاف إسلامي واسع وبين المنافسة (خصوصاً القوى السياسية السلفية والشيعية) وذلك بهدف وضع أجندة إسلامية والحصول على المزيد من أصوات الناخبين. كما أن الحركة ومثل القوى الليبرالية والأكثر علمانية، كان عليها أيضاً أن توازن بين إنشاء ائتلافات معارضة واسعة وبين تحدي الحركات التي تملك رؤية مختلفة للمجتمع الكويتي.

في العام 2006، راهنت الحركة بائتلاف يتبنى استراتيجية المواجهة مع الحكومة، متحدّة مع أخصام سابقين للدفع باتجاه تحقيق الإصلاح الانتخابي. ولما اختارت الحكومة الرد على هذا التحرك بتصعيد المواجهة وحلّ مجلس الأمة والدعوة إلى انتخابات جديدة، ما كان من الحركة الدستورية الإسلامية وشركائها إلا أن حققوا انتصاراً لافتاً. وإثر الانتخابات، أعلن المراقبون السياسيون الكويتيون أن المعارضة هي اليوم تشكل الأكثرية – وهذا وضع لا يمكن أن يستمر في أي ديمقراطية برلمانية لأن أي تيار معارض يفوز بالأكثرية في الانتخابات سيتوقف عن كونه في المعارضة بل إنه قد ينتقل ليكون في موقع الحكم.

### الإطار السياسي

لا يمكن فهم الخيارات والفرص التي تواجه الحركة الدستورية الإسلامية إلا في إطار النظام السياسي الهجين و الفريد من نوعه في الكويت. فمنذ نال هذا البلد استقلاله، زوجت السياسات الكويتية بين هيمنة الأسرة الحاكمة (كما هو الحال في جميع دول شبه الجزيرة العربية ما عدا اليمن) وبين بعض مظاهر الحكم الملكي الدستوري.

ينتخب الرجال الكويتيون (والنساء منذ العام 2006) بشكل دوري أعضاء البرلمان أو مجلس الأمة الذي يملك صلاحيات بارزة فيما يتعلق بالتشريع ولكنه لا يملك القدرة الحقيقية على استدعاء الوزراء للمحاسبة. ولكن بإمكان البرلمان أن يتمادى أكثر ويبادر إلى الإعلان عن عدم قدرته على التعاون مع الحكومة مما يجبر الأمير على إقالة الحكومة أو حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة.

والمعروف في الكويت أن أفراد أسرة الصباح الحاكمة لا ينافسون على مقاعد برلمانية بل يحتكرون المناصب الحكومية العليا. فحتى الآونة الأخيرة، يحتل ولي العهد منصب رئيس الوزراء. كما أن جميع الوزراء – حتى أولئك الذين لا يملكون مقاعد برلمانية – يسمح لهم بالتصويت في البرلمان حول معظم القضايا. كما أن عدداً كبيراً من النواب المنتخبين فازوا بمقاعدهم عبر تقديم خدمات إلى الناخبين أو حتى عبر شراء الأصوات، فنظراً

إلى عدد سكان الكويت القليل نسبياً (1،1 مليون نسمة) والحقوق الدستورية المقموعة لا سيما حق الانتخاب ونظراً للدوائر الانتخابية الصغيرة (حتى العام 2010)، كان من الممكن أحياناً الفوز بمقعد في مجلس الأمة الكويتي بأقل من ألف صوت. وغالباً ما عمدت الحكومة إلى التلاعب بالطبيعة المجزأة للسياسات عبر ضخ المساعدات للمواطنين وذلك من خلال حلفائها من النواب، وهذا يضيف إلى أصواتها الخاصة في مجلس الأمة أصوات عدد من "نواب الخدمات". وفي حين نجح أفراد المعارضة والتيارات المنضوية تحت لوائها من مختلف المشارب – من ليبراليين أو يساريين أو إسلاميين – (علماء أن الأحزاب السياسية ليس لديها وضع قانوني في الكويت) في تحقيق إنجاز لافت في الانتخابات، إلا أنهم أخفقوا في التعاون فيما بينهم.

أما النتيجة فكانت ولادة مجلس أمة يبدي أحياناً حماسة على بعض القضايا ويبدو أحياناً أخرى معرقلاً لقضايا أخرى ولكن نادراً ما كان قادراً على التحرك على نحو إيجابي للتوصل إلى وضع أجندة محدّدة بشكل جيد. فبإمكان مجلس الأمة الكويتي أن يسائل الوزراء وأن يثير الفضائح وأن يطلب رأي الشعب ولكن الحكومة في النهاية قادرة على تحويل اتجاه الأصوات أو تشتيت المعارضة بما يكفي للتخفيف من ضغط البرلمان. في الواقع يعتمد النواب في كثير من الأحيان إلى إزعاج الحكومة وإحراجها، إلا أنهم نادراً ما يلعبون دوراً في تحديد تركيبة الحكومة أو إصدار التشريعات حول معارضة الحكومة.

وفي مناسبتين متباعدتين (1976 و1986) حين بدا أن البرلمان مصمم على اتخاذ خطوات أبعد، ردّ الأمير بحلّه بطريقة غير دستورية مما عطل السلطة التشريعية لخمس سنوات في المرة الأولى ولست سنوات أخرى في الثانية.

غير أنه منذ الاحتلال العراقي للكويت، أطلقت المعارضة إشارات على قدرتها على النجاح، فقد أفتحت رئيس الحكومة بالأختيار بعض الوزراء (بمن فيهم بعض أفراد الأسرة الحاكمة) الذين ترى المعارضة أنهم غير أكفاء؟ أو فاسدين. وأحياناً كانت المعارضة تنسّق حول قضية معينة، إذ حققت نجاحاً باهراً في العام 2006 حين دفعت باتجاه الإصلاح الانتخابي عبر دمج الدوائر الانتخابية الخمسة وعشرين في الكويت (التي يمثل كل منها نائبان) في خمس دوائر (يمثل كل واحدة منها عشر نواب). وبرأي الإصلاحيين فإن هذا الأمر من شأنه أن يحول الانتخابات من مناسبات لشراء الأصوات وإطلاق حملات في صفوف أفراد الأسرة الحاكمة أو العشائر، إلى سباق على أساس البرنامج والأيدولوجيا. ولم يتم تمرير هذه الخطوة الإصلاحية إلا بعد فوز المعارضة في انتخابات العام 2006 التي جرت في ظل النظام الانتخابي القديم.

### فرصة تاريخية؟

ولكن الكويت على الرغم من بعض المظاهر الديمقراطية والبرلمانية، ليست دولة ديمقراطية برلمانية بالكامل، وعندما التأم مجلس الأمة الجديد، وجدت الحركة الدستورية الإسلامية نفسها أمام معضلات تكتيكية لم يسبق لها أن واجهتها منذ قيامها وهي معضلات عائدة إلى مظاهر الشذوذ التي تتسم بها الأكترية المعارضة.

لقد كانت الحكومة والأسرة الحاكمة تشعران بالاستياء من النفوذ الذي اكتسبته المعارضة وأعربنا عن الخشية من أن يتخطى البرلمان حدوده. لكن الحركة الإسلامية بدت متماسكة نسبياً غير أن النجاح في البرلمان يعتمد في هذه المرحلة على ترجمة الالتقاء الجزئي للمصالح إلى ائتلاف شبه حزبي وانضباط في التصويت. إلا أن القوى السياسية الأخرى – التي هي نافذة أيضاً في البرلمان – تتأرجح بين اعتبار الإسلاميين شركاء محتملين في الإصلاح السياسي وبين النظر إليهم على أنهم خطر على المجتمع الكويتي.

إن التحرر السياسي في الكويت في المرحلة الراهنة يعتمد على حصول تحالف ناجح من القوى التي كانت تنتظر إلى بعضها البعض بعين الحذر منذ قيام الحركة الدستورية الإسلامية ويعتمد أيضاً على حكومة ما زالت مطلقة اليد. لكن المكسب المحتمل من التحرر ضخم جداً وهو إمكانية انتقال الكويت إلى نوع من النظام الملكي الدستوري والسياسات الحزبية التي كانت ولا تزال حلاً بعيد المنال منذ استقلال الكويت في العام 1961.

### قيام حركة دستورية إسلامية في ظل حكم ملكي غير دستوري

إن الحركة الدستورية الإسلامية تشكل الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، فلا الحركة ولا الجماعة موجودتان بالمعنى القانوني: فالإطار العملي للكويت لا يسمح بقيام أحزاب سياسية. علماً أن جمعية الإصلاح الاجتماعي تعتبر المظهر الرئيسي للحركة المعترف به قانوناً وهي منظمة خيرية غير حكومية. لكن، مثل شقيقاتها من الحركات في العالم العربي، فإن جماعة الإخوان المسلمين الكويتية استطاعت الانخراط في مجموعة متنوعة من الأنشطة المتصلة ولكن المستقلة في الوقت ذاته في المجالات الاجتماعية والخيرية والاقتصادية والسياسية. لقد شهدت الكويت فترات من القمع السياسي ولكنها نجت من الحكم السلطوي الذي اتسمت به العديد من الدول العربية الأخرى. فالقمع إذا ما حصل، لم يكن أكثر لطفاً فحسب بل إنه كان يقتصر على المجال السياسي، مما سمح لجماعة الإخوان المسلمين بالعمل، مع بعض الأنشطة غير المعترف بها قانوناً ولكن تم السكوت عنها وعدم عرقلتها.

### الإخوان المسلمون في الكويت

تأسس الفرع الكويتي لجماعة الإخوان المسلمين عام 1952 باسم "جمعية الإرشاد الإسلامي". فبعد فترة قصيرة من القمع، قامت الجماعة بإصلاح نفسها تحت اسم "جمعية الإصلاح الاجتماعي" عندما حصلت البلاد على استقلالها عام 1961. وتجنبت الحركة أن تطلق على نفسها اسم "الإخوان" لأن إحدى المجموعات الوهابية المقاتلة التي كانت تحمل هذا الاسم والمرتبطة بالأسرة السعودية الحاكمة، كانت قد اجتاحت الكويت عام 1961 (1).

منذ قيامها و خلال الثمانينيات، غالباً ما تتأثر المجموعة الكويتية بالمنظمة الأم المصرية. فهناك روابط تنظيمية رسمية (إلى أن تم قطعها في العام 1991) لكن نموذج المنظمة المصرية – من حيث شبكة الأنشطة والجهود التنظيمية – أثبت أنه أكثر فعالية من أية روابط رسمية. والأهم من ذلك هو التواصل الشخصي، فعدد من المدرسين المصريين وبعض الموظفين قديموا إلى الكويت للعمل خلال مرحلة الفورة الاقتصادية، كما أن الكثير من قادة الإخوان المسلمين في مصر وجدوا في دول الخليج أماكن أكثر ألفة للعيش فيها عندما بدأ النظام الناصري بحملته ضد المنظمة بعد العام 1954.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الطلبة الكويتيين في مصر، خصوصاً أثناء عودة النشاط للحركة الإسلامية في الجامعات المصرية خلال السبعينيات والثمانينيات، قد تأثروا بالنموذج الذي تطرحه الجماعة والأيدولوجيا التي تحملها الحركة المصرية. فالعديد من القيادات الحالية للحركة انبثقت من الحركة الطلابية الإسلامية في تلك الفترة. وأخيراً، فإن الحركة الكويتية تقتدي بالمصرية ليس فقط على مستوى التنظيم بين الطلبة بل في التأثير على النقابات والسعي إلى تنظيم مجموعات من الأتباع في الحقول التي كان يسيطر عليها اليساريون والقوميون.

"جمعية الإصلاح الاجتماعي" – التنظيم الرسمي الملحق بجماعة الإخوان في الكويت – يركز بشكل خاص على القضايا الاجتماعية والتعليمية والخيرية، لكن الحركة الأوسع وإن كانت تفتقر إلى أي مركز رسمي، نجحت في دخول الحياة السياسية. فالإخوان كان لهم مرشحون في انتخابات مجلس الأمة في الكويت وسجلوا بعض النجاح المتواضع. لكن خلال العقود الثلاثة الأولى من قيامها كانت الحركة الإسلامية، مثل نظيراتها في الدول العربية الأخرى، تركز بشكل خاص على القضايا الثقافية والدينية. ولهذا السبب، جزئياً، وقفت الجماعة بقوة ضد مختلف الحركات اليسارية والقومية التي بدت علمانية جداً (وأحياناً أيضاً كانت تدعم بقوة حكومات مثل الحكومة المصرية التي تقمع بقسوة الحركات الإسلامية). وعندما حلّ الأمير مجلس الأمة عام 1976، تبنت الجماعة سياسة المراوغة فقد تسلّم أحد قادتها منصباً وزارياً بعد تعليق عمل المجلس وتعاونت الجماعة مع الأمير في مسعاه لتعديل الدستور كشرط لإحياء البرلمان. هذه الأعمال ألصقت بالجماعة سمعة دائمة على أنها حركة لا تتورّع عن إساءة الخدمات للحكومة، ولا تزال الشبهات التي نتجت عن هذه الأعمال خلال فترة التعليق الأول لنشاط البرلمان تحوم حولها إلى يومنا هذا.

### تشكيل الحركة الإسلامية الدستورية

في العام 1981 عادت الحياة البرلمانية إلى مجراها الطبيعي وفازت جماعة الإخوان المسلمين من جديد ببعض المقاعد في مجلس الأمة. وقد وضع نواب الجماعة أنفسهم في مواجهة مع الحكومة على نحو أعنف من سابقهم. والواقع أن البرلمان الكويتي ككل أصبح جسماً من الصعب على الحكومة إدارته مما دفع الأمير إلى تعليق أعماله للمرة الثانية منذ بداية الحياة البرلمانية عام 1986. هذه المرة أوضحت الجماعة موقفها إذ شاركت (وإن لم تكن في القيادة) في الجهود الرامية إلى الدعوة إلى إحياء البرلمان. إلا أن الغزو العراقي في العام 1990 واحتلال الكويت هما اللذان غيرا بشكل دائم الدور السياسي للإخوان، وهو ما أدّى إلى ولادة الحركة الدستورية الإسلامية.



وخلال فترة الاحتلال العراقي، ساعدت الجماعة في تنظيم المقاومة في صفوف من بقوا في الكويت. وما كان من تشكيل حركة المقاومة هذه إلا أن أدت إلى إحداث تغيير في قيادة الحركة: فالناشطون من جيل الشباب ومعظمهم ممن لم يغادروا الكويت أثناء الاحتلال، اكتسبوا مكانة على حساب الجيل الأكبر سناً والذين لانوا بالفرار. ومباشرة بعد الانسحاب العراقي، بادرت العناصر الشبابية التي قادت المقاومة إلى تشكيل الحركة الدستورية الإسلامية. وفي الوقت نفسه، قطعت الحركة علاقاتها الدولية مع جماعة الإخوان المسلمين التي في نظرها لم تعط الدعم الكافي لقضية تحرير الكويت. كذلك سعى هذا الجيل الشاب إلى تطوير لغة سياسية تحظى بتأييد من شريحة أوسع. وقد أوضح أحد مؤسسي الحركة أنه عندما كان أعضاء جماعة الإخوان المسلمين يتحدثون في مجالسهم الخاصة، فإنهم كانوا يناقشون بلغة دينية فحسب. ولكن عندما بدأت الحركة الدستورية الإسلامية تسعى إلى إقناع الناخبين وتعبئتهم، كان عليها أن تجد لغة تثبت أنه بإمكانها أن تخاطب قضايا شعبية من الناحيتين المادية والمعنوية. (2)

وفيما كانت الحركات الإسلامية الأخرى تبدو مترددة حيال تشكيل حزب سياسي (وبعضها، مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر، واصلت الاحتجاج)، بدا أنه لم يكن هناك خلاف بين الإسلاميين الكويتيين حول هذا الموضوع. وقد واجهت خطوة الانتقال مما يمكن اعتباره يمين إسلامي – يقوم على رفض السياسات الديمقراطية أو المشاركة في نظام غير إسلامي – بانتقادات أتت ضئيلة في البداية ومن ثم تلاشت، وهذا قد يكون عائداً جزئياً إلى أن الجماعات السلفية (التي هي في العادة غريبة عن السياسات النظامية) حذت حذو جماعة الإخوان في المشاركة في الانتخابات البرلمانية في الثمانينيات.

إن وضع الحركة الدستورية الإسلامية، ككيان تنظيمي مميز منفصل عن جماعة الإخوان المسلمين الأم (التي تركت الساحة السياسية للحركة الدستورية الإسلامية)، قد سمح لها بأن تطور مجموعة واضحة من الاستراتيجيات الانتخابية. ولم تتراجع هذه القدرة التنظيمية إلا قليلاً نتيجة افتقاد الحركة إلى أي وضع قانوني رسمي، فحتى لو لم يعترف بها قانونياً، فإن الحركة تتمتع بتنظيم واضح ومجموعة من الهيكليات التنظيمية. كما أن العضوية العامة للحركة (عضوية مفتوحة لمن تم تجنيدهم والذين قطعوا فترة الاختبار) تشكل "المجلس العام" لكن القضايا اليومية يديرها الأمين العام وأمانة السر ومكتب فني (وهو جسم تمت تسميته على نحو مبهم لكن نشطاء الحركة يؤكدون أنه يلعب دوراً حاسماً في عملية صنع القرار) وثمانية أعضاء في المكتب السياسي.

أما أنشطة الكتلة البرلمانية فتتظمها لجنة برلمانية تتكوّن من نواب هم أعضاء في الحركة وقادة آخرون وعدد من الخبراء. وعلى هذا النحو، يبقى النواب تحت مراقبة قيادة الحزب. وقد أشار نائب سابق في هذا الإطار إلى "أنك لا تقرّر بنفسك أن تترشح مع الحركة الدستورية الإسلامية، بل يطلب منك ذلك". (3) هذا الكلام يبدو دقيقاً جداً بما أن بعض القياديين في الحركة لم ينجحوا في الحصول على فرصة للترشح (بمن فيهم نواب سابقون).

والنتيجة هي أنه على عكس الكتل الأخرى، فإن الحركة هي أكثر من مجرد مجموعة صغيرة من الشخصيات القيادية، إذ أظهرت قدرة على قياس شعبية مختلف المرشحين المحتملين وهي لا تتردد في استبعاد قياداتها عن اللوائح الانتخابية لأنها لم تكن قد أحرزت نتائج جيدة في انتخابات سابقة.

### النجاح الانتخابي وحدوده

هذه التركيبة خدمت الحركة جيداً خلال جميع الاستحقاقات الانتخابية التي جرت منذ تأسيسها. وقد وافقت الأسرة الحاكمة على إعادة إحياء البرلمان وذلك أثناء فترة الاحتلال العراقي خلال مؤتمر عقد في الرياض ساهمت فيه جميع المجموعات السياسية الرئيسية الكويتية، وبذلك استطاعت الحركة أن تفوز بأربعة مقاعد خلال الانتخابات التي جرت في العام 1992.

وقد تكون المفاجأة أن حزباً لم يمض على قيامه أكثر من سنة كان قادراً على إطلاق حملة ناجحة، ولكن، بالطبع، استفادت الحركة من الخبرة التي حصدها جماعة الإخوان خلال تسعة عقود. حتى أن قادة الحركة أنفسهم خاضوا تجربتهم الانتخابية الأولى عندما كانوا طلاباً جامعيين وقد نافسوا في انتخابات مختلف الجمعيات الطلابية وحققوا نجاحاً متزايداً. وفي حين يشير قادة الإخوان المسلمين الذين يتحدثون عن هذه المسألة إلى دور المساجد كمركز رئيسي للتجنيد، تعتبر الجامعات حقولاً مناسبة للتدريب إن لم نقل مصدراً للتجنيد. وحتى الآن تميل قيادة الحركة إلى الاعتماد على الطبقة الوسطى والمهنيين (أمينها العام الحالي هو طبيب وعضو في جامعة الكويت – كلية الطب).

لكن تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه مع مرور الوقت تثبت الحركة الدستورية الإسلامية أنها قادرة على كسب تأييد الناخبين في المناطق النائية حيث الانتماءات القبلية أكثر متانة والحياة الحضرية هي أمر حديث – والقبائل هي مجموعات سكانية تختلف عما اعتادت مختلف القوى السياسية الكويتية على تعبتهم. علماً أن سكان هذه المناطق غالباً ما كان يتم استدعاؤهم من قبل الأسرة الحاكمة للمشاركة في العملية السياسية وذلك نظراً لحرصها على إقامة توازن مع المناطق الوسطى والمناطق الحضرية، حيث أثبت الليبراليون واليساريون أنهم نافذون. وقد نجحت استراتيجية الحكومة على المدى القصير – بل وما زالت الحكومة ترى أنه بإمكانها أن تحصل على نواب قبليين – ولكن الحركة وبعض الجماعات السلفية وجدت أن أجندتها الاجتماعية المحافظة تتيح لها تحقيق الفوز الانتخابي في هذا الوسط.

بيد أن الإسلاميين لم يكونوا المجموعة الوحيدة التي خطت خطوات واسعة في انتخابات 1992. فالمجموعات المعارضة عموماً أبلت بلاءً حسناً عام 1992 وبذلت بعض الجهود لتنسيق مواقفها حتى يتمكن البرلمان من لعب دور أكثر فعالية في تحديد أعضاء الحكومة فضلاً عن المساهمة في رسم سياسة الحكومة والتشريعات الوطنية.

لكن الآمال الكبرى التي علقت على برلمان عام 1992 انخفضت تدريجياً، بشكل خاص لأن الحكومة استطاعت أن تولب عناصر من المعارضة ضد بعضها البعض وقد بدأت حركات المعارضة التركيز على بعض القضايا التي تساهم في شذمتها. (4) وفيما نجح البرلمان في الضغط على الأسرة الحاكمة لتشكيل حكومة موسعة ونجح أيضاً في الدفاع عن بعض الامتيازات البرلمانية (مثل منع الحكومة من تطبيق القوانين الصادرة بمرسوم عندما جُمّد عمل البرلمان)، سرعان ما وجدت مختلف عناصر المعارضة أنفسها متورطة في نزاعات داخلية خصوصاً حول قضايا تعليمية وثقافية.

تجدر الإشارة إلى أن أحمد الربيعي، أحد المفكرين الرواد في الكويت، تسلّم منصب وزير التعليم في العام 1992. وقد كان الربيعي ناشطاً سياسياً تبنى أفكاراً ثورية خلال سنوات دراسته، ودخل البرلمان في العام 1985 كعضو في الكتلة اليسارية. وقد نظر الإسلاميون إليه بعين الشك، وعندما أطلق الربيعي سلسلة من الإصلاحات التعليمية التي كانت تهدف إلى التقليل من التأثير الديني في نظام التعليم، حاول نواب إسلاميون إقصاءه عن منصبه. وفيما لم تنفع محاولات الإسلاميين هذه، طغت المعركة بين الإسلاميين وغيرهم من قوى المعارضة على جدول أعمال البرلمان، إذ حصلت مناقشات أخرى حول قضايا مثل الفصل بين الجنسين في الجامعات وتعديل الدستور لجعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

خلال العقد التالي، أثبت البرلمان أنه قادر على إزعاج الحكومة والأسرة الحاكمة في مناسبات عدة ولكن من دون أن يشكل أي تهديد على أي منهما. ففي العام 1999 مثلاً، قرر الأمير حل البرلمان بعد سلسلة من المواجهات (لعبت خلالها الحركة الدستورية الإسلامية دوراً رائداً). وفي هذه المناسبة، (خلاقاً لعامي 1976 و1986)، قام الأمير بخطوة دستورية بالدعوة إلى انتخابات فورية. وفي جميع الاستحقاقات الانتخابية في مرحلة ما بعد الغزو العراقي أبلت القوى الإسلامية بلاءً لا بأس به. علماً أنه قبل تشكيل الحركة الدستورية الإسلامية كان الإخوان يملكون عموماً مقعداً واحداً على الأقل (وأربعة في العام 1985). أما الحركة فقد فازت بأربعة إلى ستة مقاعد في كل استحقاق انتخابي، باستثناء عام 2003 عندما فازت بمقعدين اثنين فقط. ولكن غالباً ما كان حلفاؤها يضيفون مقعداً أو اثنين إلى كتلتها البرلمانية. وهكذا حصدت الحركة أربعة مقاعد في انتخابات الـ2003.

وفي ظل انقسام البرلمان بين مجموعة كبيرة من التيارات وبوجود عدد كبير من "نواب الخدمات" – نواب منتخبون على أساس قدرتهم على الحصول على مكاسب من الحكومة لصالح ناخبهم لذلك فهم معرضون بشكل كبير لتيواطئوا معها – فقد كانت الأسرة الحاكمة قادرة على التلاعب بالطموحات النيابية كي تقوم بدور تشريعي ورقابي أكثر عدوانية. وقد حظيت الحكومة بدعم دستوري كويتي غير نظامي من الناحية الديمقراطية وقد سبق وأشرنا إليه ويتمثل بوزراء (معظمهم لا يأتي من صفوف النواب المنتخبين) بإمكانهم التصويت في البرلمان على معظم القضايا. ففي هذه الحكومة على سبيل المثال، منح عدد من الوزراء 17 صوتاً من خارج البرلمان. علماً أن مجلس الأمة الكويتي الذي يضم 50 عضواً منتخباً فحسب، يحتاج فقط إلى عدد محدود من الأصوات للحصول

على الغالبية النيابية في كثير من القضايا. وعلى سبيل المثال، عندما صوت البرلمان في العام 2005 لمنح المرأة حق التصويت، صوتت غالبية النواب المنتخبون ضد هذه الخطوة ولكنهم انهزموا على يد عدد من الوزراء الذين دعموا هذا التغيير.

ونظراً إلى أن النواب المنتخبين فحسب هم الذين يشاركون في التصويت على الثقة للحكومة، فإن البرلمان قادر على التحرك بأسلوب أكثر مواجهة في مثل هذه المسائل. فمقدّمة التصويت على الثقة – استدعاء وزير أو استجواب رسمي لأحد الوزراء – هي مناسبة للمواجهة وهي خطوة لم تستخدمها البرلمانات السابقة إلا قليلاً. غير أنه ومنذ الاحتلال العراقي، لجأ النواب إلى مثل هذه الخطوة على نحو أكثر تواتراً. فكل استجواب أصبح يتحول إلى قضية دراماتيكية في البرلمان حيث السجلات السياسية، ومزاعم الفساد والتهامات المتبادلة تصبح في متناول الجمهور وغالباً ما كان يتصاعد الخطاب السياسي. غير أن الاستجواب يشكل خطوة سلبية ضد سياسات وزير معين أو سلوكه وهي لا تشكل أجندة تشريعية إيجابية (فهي غالباً ما تخلف وراءها حالة من الاستياء وتعمّق الانقسامات). وقد أظهر نواب الحركة الدستورية الإسلامية بعض الحماس في استعمال أداة الاستجواب لدفع أجندتهم قدماً، والتحرك ضد الوزراء الذين تعتبرهم الحركة معادين لأسلمة النظام الكويتي أو الذين يتساهلون مع ممارسات مسيئة للدين أو للقيم التقليدية.

إن تزامن الفشل البرلماني في وضع أجندة تشريعية واضحة مع الاشتباكات الدورية الدراماتيكية التي جرت على خلفية الاستجوابات، ألصقت بالبرلمان صفة المعرقل. فالواقع أن البرلمان أخفق في تحقيق إصلاح دستوري أساسي لجعل الحكومة أكثر عرضة للمساءلة أمام ممثلي المجتمع المنتخبين. حتى أن الخطوة الدستورية الوحيدة التي قام بها البرلمان وهي خطوة تهدف إلى تعديل الدستور لإعلان الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع بدلا من أن تكون مصدرا رئيسيا، قام الأمير بعرقلتها. في حين أن الطلب الثاني الذي تقدّم به العديد من النواب الذين يدعو إلى الفصل بين مناصبي ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء – قد تحقق ولكن بسبب مرض ولي العهد والانقسامات داخل الأسرة الحاكمة وليس نتيجة ضغوط برلمانية.

### سنة حاسمة في تاريخ مجلس الأمة

في العام 2006 ساهمت الحركة الدستورية الإسلامية في قيادة حملة تعدّ بتغيير نوعي في السياسات الكويتية. غير أن وفاة الأمير أدت إلى صراع مرتبك (وعلمي بشكل غير معتاد) داخل العائلة الحاكمة حول الخلافة، تورط فيه البرلمان عن غير عمد. ولم تكد هذه المعركة تنتهي حتى نشبت أزمة جديدة حول إصلاح النظام الانتخابي المقترح. وقد قاد تحالف مكون من عدد من البرلمانيين الدعوة إلى تقليص حجم الدوائر الانتخابية في الكويت. بدورها الحركة الدستورية الإسلامية – وهي أفضل تجمع سياسي منظم – تبنت الفكرة بحماس. وانضم إليها قادة سياسيون ليبراليون ويساريون ذوّوا توجه إصلاحية. وقد حظيت المعارضة التي كانت تشهد حالة غير مسبوقه من التماسك والوحدة بتأييد حركة شعبية يقودها طلاب منظمون في الكويت وخارجها. ولم تساهم الحملة الشعبية في موازنة البرلمانيين فحسب، بل دفعت أيضاً بخصوم الحركة إلى الإدعاء بأنهم يؤيدون الإصلاح الانتخابي.

وقد نجح تحالف الإسلاميين الإصلاحيين والطلاب في مباغطة الحكومة، مما دفعها (وقادة العائلة الحاكمة) إلى إساءة التقدير بشكل كبير. والحكومة نفسها بدت منقسمة حول القضية ولجأت إلى بعض الأساليب غير الملائمة (مثل محاولة العبث بالإصلاح وإحالة المسألة إلى المحكمة الدستورية) مما قاد كتلة الإصلاح النيابية إلى مواجهة مباشرة مع الحكومة. وعندما هدد بعض النواب باستجواب رئيس الوزراء - وهي خطوة غير مسبوقه في السياسات الكويتية - ردّ الأمير بحل البرلمان. وبعد أن نجح التحالف المؤيد للإصلاح في الحصول على دعم الأكثرية لموقفه، قرر الأمير تنظيم انتخابات وفقاً للنظام القديم وهو ما قد يكون اعتبره هزيمة للمعارضة.

لكن يبدو أن الأمير أخطأ في الحساب: فهذه القوى الداعمة للإصلاح الانتخابي فازت بأكثرية المقاعد في البرلمان الجديد. كما أن الحركة الدستورية الإسلامية، وهي أحد الأعضاء البارزين في التحالف الإصلاحي، أبلت بلاء لافتاً إذ فاز ستة من مرشحيها في الانتخابات. وسرعان ما قام البرلمان الجديد بتمرير قانون بإنشاء خمس دوائر انتخابية. بالإضافة إلى ذلك، عملت مختلف فصائل التحالف الإصلاحي ككتل للتوصل إلى أجندة تشريعية مشتركة. وقد بدت الكويت على وشك دخول حقبة من السياسات الحزبية حيث تتمتع أحزاب المعارضة بأغلبية برلمانية. ورغم أن هذه الأغلبية أثبتت منذ ذلك الحين أنها غير ثابتة وغير عملية، إلا أنها ما زالت تبشر بنوع مختلف من السياسات للكويت في المستقبل. في الواقع بدأت جميع الكتل في البرلمان ولا سيما الحركة الدستورية الإسلامية بالمرآوة ليس من أجل تحقيق كل ما يمكنها أن تحققه في البرلمان الحالي فحسب بل أيضاً لتعزز حظوظها للانتخابات المقبلة بعد أربع سنوات من الآن. وهكذا وبحلول نهاية عام 2006 كان لا يزال من غير الواضح إلى أي مدى أحدثت أحداث السنة تغييراً على دور البرلمان في الحياة السياسية الكويتية.

### العمل على اكتساب طابع إسلامي ودستوري

عندما يطلب من قادة الحركة الدستورية الإسلامية تعريف برنامجهم، يرتكزون دوماً على اسم حركتهم: فيعتبرونها إسلامية ودستورية في آن واحد. ولا شك في صحة هذا التعريف لأن جدول أعمال الحركة الدستورية الإسلامية يرتكز على هذين المبدئين.

### الحركة الدستورية الإسلامية كحركة إسلامية

أولت الحركة الإسلامية الدستورية، منذ تأسيسها، اهتماماً كبيراً لقضيتين إسلاميتين منفصلتين: تطبيق الشريعة الإسلامية من جهة، وحماية القيم والتقاليد الكويتية المحافظة من جهة أخرى.

وقد اعتمدت الحركة خطأً عملياً في ما يتعلق بالشريعة. ففي البدء، ركزت الحركة جهودها على تعديل المادة 2 من الدستور بهدف اعتبار الشريعة الإسلامية مصدر كل التشريعات. وقد نالت هذه المسألة الدعم الشعبي وحظيت الحركة بتأييد نواب من خارج الكتلة الإسلامية فيما اعترض عليها الأمير.

وفيما لا تزال الحركة تبذل جهوداً للتصويت على التعديل، يتحول اهتمامها أكثر فأكثر إلى اتجاه آخر. فقد دفع اعتراض الأمير على تعديل المادة 2 (وربما إدراك الحركة أن التعديل لن يكون له تأثير فعلي (5)) بالحركة الإسلامية إلى الإصرار على ضرورة ألا ينتهك أي تشريع جديد الشريعة الإسلامية. وحينها، صرفت الحركة اهتمامها عن المادة 2 المبهمه وصبت اهتمامها على المادة 79 مطالبة بإدراج بند يمنع أي قانون ينتهك الشريعة الإسلامية. وتتص المادة 79 على أن: "لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير". كما تشير الحركة إلى أعمال لجنة شكلها الأمير لإعادة النظر في القوانين الكويتية ولاقتراح التعديلات اللازمة لتتوافق هذه القوانين والشريعة الإسلامية. وما زالت اللجنة التي تعمل ببطء شديد تتمتع بتقدير قادة الحركة الدستورية الإسلامية. وأخيراً عملت الحركة على طرح بعض التشريعات التي تهدف إلى تطبيق بعض أحكام الشريعة في البرلمان. وعلى سبيل المثال، طرحت الحركة قانوناً يفرض دفع الزكاة.

وخلال عملية تبلور سياسة الحركة الدستورية الإسلامية، اتبعت الحركة خطأً مألوفاً لدى عدد من الحركات الانتخابية الإسلامية في العالم العربي على غرار حزب "العدالة والتنمية" في المغرب والإخوان المسلمين في مصر وحركة "حماس" في فلسطين. وفيما يظهر التخلي عن الشريعة الإسلامية مستحيلاً لأية حركة إسلامية، وجد القادة أن شعار "تطبيق الشريعة" غالباً ما يواجه بمعارضة قوية. وفيما لم تتخلّ الحركة الدستورية الإسلامية عن تركيزها على الشريعة، إلا أن المسار الذي تفضله الحركة الآن يقوم على التدرج ومراجعة القوانين من خلال عملية تشريع ديمقراطية. وتبدد هذه الخطوات بعض المخاوف كما قد تؤدي إلى نتائج أكثر عملياً.

وبالإضافة إلى دفاع الحركة الدستورية الإسلامية عن الشريعة الإسلامية، تولي الحركة اهتماماً لمجموعة أخرى من القضايا تدرج على أجندها الاجتماعية والمحافظة. وتتميز معظم القضايا المدرجة على هذه الأجنده بصبغة دينية إلا أنها لا تركز دائماً وبشكل مباشر على الشريعة الإسلامية. وفي هذا الإطار، لم تبذل الحركة الكثير من الجهود لتطمين منتقديها. ففي الواقع، تنال هذه الحركة دعم ناخبينها بفضل قدرتها على تكريس نفسها مدافعاً عن قيم الكويتيين. أكان الأمر يتعلق بموقفها حيال البرامج التلفزيونية الفاسقة أم بانتشار الكتب المهينة للإسلام أم بالمدارس المختلطة، فالحركة تتخذ دوماً مواقف صارمة حيال الفساد الأخلاقي المتفشى في المجتمع الكويتي. وغالباً ما تعتمد لهجة لاذعة تتجنبها عادة في أغلب المناسبات الأخرى.

وخلافاً لدعوات الحركة الدستورية الإسلامية لتطبيق الشريعة، أدت هذه القضايا الثقافية إلى سجال علني. وقد دفعت هذه الخلافات بالنقاد الليبراليين إلى الريبة في جدية التزام الحركة بالمبادئ الديمقراطية. إلا أن الحركة الدستورية الإسلامية تظهر الكثير من التماسك في هذا المجال على عكس ما يتهمها به منتقدوها: فالحركة تدعم كل الإصلاحات السياسية الليبرالية إلا أنها تضع خطأً أحمر لا يمكن تجاوزه عندما تتعلق هذه الإصلاحات بالقضايا الثقافية. ففي التسعينيات، أيّدت الحركة تعديل قانون الإعلام الذي كان يهدف إلى تسهيل الحصول على

رخصة في حين أصرت على أن نشر أمور تمسّ بالدين يعرض صاحبها إلى عقوبات جنائية وليس لغرامات فحسب. فتزعم الحركة الدستورية الإسلامية أن العدالة بالنسبة لها أهم من الحرية (6).  
ومن جهة أخرى، قللت بعض الحركات الإسلامية التي تسعى إلى بناء تحالفات خارجية وإلى الحصول على دعم شعبي، من أهمية القضايا الثقافية (ويبقى أفضل مثال على ذلك حملات الإخوان المسلمين في انتخابات 2005 في مصر وحملات حركة "حماس" في العام 2006). إلا أن الحركة الدستورية الإسلامية لم تبد تأييداً كبيراً لهذا النهج لأن أي تخل عن هذه القضايا الثقافية يعتبر مخالفاً للمبادئ الأساسية. وفي بعض الأحيان، وكما سنوضح عند التطرق إلى الحقوق السياسية للمرأة، فإن نقاشاً دائماً يدور داخل الحركة حول الموقف الذي تقرضه التعاليم الإسلامية غير أن الحركة نادراً ما تفصل بين الممارسات الاجتماعية المحافظة والمتطلبات الدينية.  
ولا شك أن هوية الحركة الإسلامية لها تأثير كبير على مواقفها حيال عدد من المواضيع الأخرى. ففي ما يتعلق بالسياسة الخارجية، تدعم الحركة القضية الفلسطينية وحركة حماس. ولكن، على خلاف الحركات الإسلامية الأخرى، تتبنى الحركة موقفاً معتدلاً تجاه الولايات المتحدة فلا تبالغ في انتقاد العلاقات الأمنية بين الكويت والولايات المتحدة، على الرغم من أن فشل الولايات المتحدة في العراق من شأنه أن يعزز وضع الذين ينتقدون متانة الروابط الأميركية – الكويتية. أما في ما يتعلق بالقضايا الاقتصادية، فتعتمد الحركة سياسة ليبرالية بالرغم من دعمها لعدد من الشركات التجارية والمالية التي تسعى إلى العمل بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

### الطابع الدستوري للحركة الدستورية الإسلامية

ولا شك أن المبادئ الدستورية التي تؤمن بها الحركة الدستورية الإسلامية التي تفضل العمل ضمن إطار الدستور الكويتي عوضاً عن الانقلاب عليه قد تغيرت كثيراً منذ تأسيس الحركة. وعلى خلاف تطور رؤية الحركة في ما يخص الشريعة، فإن تغير مواقف الحركة من القضايا الدستورية زاد إحاحا في الواقع. وفيما انضمت الحركة الدستورية الإسلامية إلى أحزاب أخرى للدعوة إلى إحياء مجلس الأمة في أعقاب الاحتلال العراقي، تميّز موقف الحركة بالاعتدال خلال التسعينيات من الحركات غير الإسلامية المعارضة. إلا أنها دافعت عن امتيازات دستور العام 1962، امتيازات تم تطبيقها بحيوية أكثر من الماضي بعد إعادة إحياء البرلمان في العام 1992.  
وقد دفعت الحركة، في السنوات الأخيرة، بالإصلاح الدستوري في اتجاه أكثر ليبرالية وديمقراطية. وكما ذكرنا في السابق، تعتمد الحركة الدستورية الإسلامية مبدأ الليبرالية في القضايا السياسية لا الثقافية. وقد انضمت إلى عدد من الحركات الإسلامية في إصدار برنامجها الإصلاحي الخاص المفصل لانتخابات العام 2006. وتدعو الحركة بشكل عام إلى مشاركة شعبية أكثر فعالية في الحكومة وقد اعتمدت لغة ديمقراطية شديدة اللهجة. وقد عملت الحركة الدستورية الإسلامية، خلال السنوات الأخيرة، إلى إصدار قانون حزبي سياسي ودعت إلى إصلاح

انتخابي من شأنه أن يحدث تغييراً جذرياً في السياسات الكويتية ويهدف إلى تعزيز الديمقراطية وتطوير نظام حزبي تعددي.

ولا يخشى قادة الحركة الدستورية الإسلامية الكشف عن طموحهم في إنشاء "حكم ملكي دستوري" — على غرار النموذج البريطاني لا الأنظمة الملكية السائدة في المنطقة. وغالباً ما نسمع في الكويت عن "حكومة شعبية" تقترح قيام مجلس وزراء يعكس إرادة الغالبية النيابية (بدلاً من النظام الحالي إذ تحتكر العائلة الحاكمة المواقع المهمة ويمكن للبرلمان أن يؤثر على الوزراء منفردين ولكنه لا يتمتع بتأثير كبير على الحكومة ككل). وفيما يمنح هذا التغيير في النظام الكويتي السياسي الحركة الدستورية الإسلامية فرصاً استثنائية، يخشى قادة الحركة أن يؤدي أي عمل علني إلى أزمة سياسية تعرّض المكاسب التي سبق تحقيقها للخطر.

ولا شك أن هذه الخطوات تهدف إلى تقليص دور العائلة الحاكمة في القضايا السياسية الكويتية. وفيما لم تعترض الحركة الدستورية الإسلامية على مبدأ العائلة الحاكمة لا بل اعتمدت الحركة لهجة معتدلة حيال هذه العائلة، لطالما تصرفّت بجرأة بدعوتها إلى اتخاذ إجراءات تؤول إلى نقل جزء كبير من السلطة السياسية من بين أيدي العائلة الحاكمة إلى مؤسسات مسؤولة أمام الشعب الكويتي وممثليه المنتخبين في البرلمان.

### اللجوء إلى الأدوات البرلمانية وتعزيزها

كيف استفادت الحركة الدستورية الإسلامية من مقاعدها في البرلمان لتحقيق أجدتها الموسّعة؟ من ناحية الإسلام، تحوّل اهتمام الحركة من القضايا العامة إلى تلك الخاصة. أمّا على الجبهة الدستورية، فقد وضعت أجندة عملية. ولكن خلافاً للأجندة الإسلامية، فقد تميّزت الأجندة الدستورية بطموحاتها الكبيرة.

### من الناحية الإسلامية

في ما يتعلق بالقضايا الإسلامية، ركزت الحركة الدستورية الإسلامية جهودها البرلمانية في التسعينيات على إثارة المسائل المتعلقة بالنزاعات العامة. إلا أنها فشلت في عدد من القضايا كذلك التي ذكرناها في السابق مثل استجواب وزير التعليم أو تعديل الدستور لتصبح الشريعة الإسلامية مصدر التشريعات الرئيسي. إلا أن هذه القضايا المرفوعة عكست قوة الحركة السياسية وقدرتها على هزيمة الأحزاب غير السياسية في معركة استمالة الرأي العام. ومن جهة أخرى، تملك الحركة الدستورية الإسلامية في رصيدها عدداً من الإنجازات كالفصل بين الشباب والشابات في جامعة الكويت. إلا أن انتصارات الحركة الدستورية الإسلامية في القضايا الأخلاقية قد أدت إلى انقسام المعارضة وإلى مضاعفة مخاوف الإسلاميين في المعسكرات السياسية الأخرى.

وخلال السنوات الأخيرة، غيرت الحركة الدستورية الإسلامية تكتيكاتها لتسلط الضوء على القضايا المشتركة مع أطراف أخرى في المعارضة. وقد شاركت في تحركات ضد وزراء على خلفية الفساد المالي وليس الأخلاقي. كما سعت إلى إصدار تشريعات (مثل قانون الزكاة). وقد نال هذه التشريعات دعماً كبيراً (على خلاف الاقتراح السابق



الذي هدف إلى إنشاء شرطة كويتية مماثلة للشرطة الدينية في المملكة العربية السعودية). إلا أن الحركة مضت قدماً في برنامجها الاجتماعي المحافظ وفي مهاجمتها أية إساءة للإسلام.

وعلى سبيل المثال، وجدت الحركة الدستورية الإسلامية نفسها في معركة ضد الليبراليين من جهة والسلفيين من جهة أخرى حيال نوعية البرامج التلفزيونية خلال شهر رمضان المبارك. وغالباً ما تنتقد الحركة الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى التي تُعتبر معاقل الليبرالية. كما تتهم تلفزيون الكويت بتكريس الكثير من الوقت للبرامج الترفيهية على حساب البرامج الدينية. ولكن، عندما بث التلفزيون الكويتي سلسلة تاريخية حول مواضيع دينية، وجدت الحركة الدستورية الإسلامية نفسها مرغمة على الدفاع عن البرنامج في مواجهة انتقادات السلفيين. وما كان من اهتمام الحركة بالقضايا الثقافية إلا أن دفع منتقديها إلى اتهامها بأنها تشغل بخلافات سطحية لا يملك مجلس الأمة أية سلطة فيها.

ولعل أبرز خلاف وقع حديثاً يتعلق بموضوع الحقوق السياسية للمرأة، حين وجد الإسلاميون أنفسهم منقسمين على بعضهم البعض. ولا شك أن هذا الخلاف الذي استمر لسنوات طويلة، قد تسبّب بانقسامات داخلية لم تشهدها الحركة الدستورية الإسلامية في تاريخها. وقد ظهر الخلاف بشأن حق المرأة في التصويت وحققها في الترشح. ومن منظور شرعي إسلامي، لم يبد العديد من قادة الحركة اعتراضهم على حق المرأة في التصويت، في حين اعترض المحافظون في الحركة على إجراء أي تغيير في بنية النظام الانتخابي الذكوري في الكويت. لذلك أعربت الحركة الدستورية الإسلامية عن قلقها في شأن تنظيم انتخابات في مجتمع يفصل بين الجنسين وليس من ناحية الشريعة الإسلامية. وبعد مناقشات داخلية مطولة واجتماعات ومؤتمرات بالإضافة إلى استشارة الخبراء القانونيين والدينيين، تمكنت قيادة الحركة الدستورية الإسلامية من اتخاذ موقف داعم لحق المرأة في التصويت. إلا أن القادة الأكثر ليبرالية لم يتمكنوا من حث الحركة الدستورية الإسلامية على دعم منح المرأة الحقوق السياسية الكاملة في الترشح. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القضية نوقشت مرات عدة في البرلمان ولم تتم المصادقة على أي بند إصلاحي، وهو أمر عائد جزئياً إلى أصوات النواب الإسلاميين. غير أن مناصري الحقوق السياسية للمرأة انتصروا في العام 2005، لأن التشريع منح المرأة كامل الحقوق السياسية وليس التصويت فحسب، علماً أن الإسلاميين كانوا على رأس من عارضوا هذه الخطوة في مجلس الأمة.

على المدى القصير، لم تكن المسألة مسألة انقسام داخلي بل مصدر إحراج سياسي أيضاً – فمنح حق التصويت للمرأة فحسب وليس كامل حقوقها السياسية كان بالنسبة للمراقبين أشبه بمحاكاة لفظية ومعارضة لا طائل منها للتغيير. ولكن، على المدى البعيد، قد تكون هزيمة الحركة أشبه بنعمة لها من عدة نواح. أولاً، ساهمت في إيجاد حل للانقسامات الداخلية في الحركة الدستورية الإسلامية. ثانياً، ساهمت إضافة أصوات النساء في تعزيز مكانة الحركة. فعلى سبيل المثال، كان النائب ناصر الصانع يتجّه إلى الهزيمة في انتخابات 2006 إلى أن تم الأخذ بأصوات النساء. وأخيراً، التزمت الحركة الدستورية الإسلامية بعملية الإصلاح الدستوري: فعلى الرغم من

هزيمتها على الساحة البرلمانية، أقرت بالنتيجة، حتى أن بعض قادة الحركة الدستورية الإسلامية يتحدثون عن إمكانية ترشيح بعض السيدات.

## من الناحية الدستورية

على الصعيد الدستوري، دافع نواب الحركة الدستورية الإسلامية إلى جانب نواب آخرين عن الامتيازات البرلمانية. وفيما تتمتع الحركة الدستورية الإسلامية بسمعة أقل تهجماً من الأحزاب الأخرى، تجد العائلة الحاكمة صعوبة أكبر في التعامل مع القوى الإسلامية من القوى غير الإسلامية. وفي العام 1996، شهد البرلمان الذي نالت فيه الكتلة الإسلامية 15 مقعداً الكثير من التوتر بين مجلس الأمة والحكومة مما دفع برئيس الوزراء وولي العهد إلى حث الأمير على حل البرلمان. ولهذا شهدت الكويت تنظيم أول انتخابات مبكرة في تاريخها.

وقد اتخذت الحركة الدستورية الإسلامية مواقف صارمة في التسعينيات في ما يتعلق بالفساد المالي المتفشي في المؤسسات العامة لاسيما بفضل أحد نوابها (ناصر الصانع) الذي يتمتع بخبرة في قضايا المساءلة في كل ما يتعلق بالأموال العامة. ولم يسع نواب الحركة إلى استجواب المسؤولين فحسب بل أيضاً إلى توفير أساس قانوني متين للنزاهة الحكومية عبر الضغط باتجاه تمرير قوانين تتعلق بالكشف عن الذمة المالية. وبغية إثبات مصداقيتهم في متابعة هذه القضية، قدّم نواب الحركة كشفاً بزمهم المالية. كما أعرب قادة الحركة الدستورية الإسلامية عن رغبتهم في أن يفرضوا على أعضاء الحركة معايير الاستقامة المالية ذاتها التي يتوقعونها من الآخرين. (7)

وخلال السنوات الأخيرة، تحول اهتمام الحركة من دعم الامتيازات البرلمانية و المناضلة ضد الفساد إلى بذل جهود للتوصل إلى إصلاح سياسي شامل. فانضمت الحركة إلى الائتلاف الذي ساهم في تحقيق إصلاح انتخابي في العام 2006 كما قدّمت كل الدعم لمجموعة من الإصلاحات السياسية التي تهدف إلى إنشاء نظام سياسي كويتي أكثر ديمقراطية وحزبية. وأيدت الحركة تقليص عدد الدوائر من 25 إلى 5 كما أعربت عن دعمها لجعل الكويت دائرة انتخابية واحدة. وبالتالي، سيتطلب الأمر تمثيلاً نسبياً ونظاماً يقوم على لوائح حزبية وربما إدراج مشروع قانون حول الأحزاب السياسية على رأس الأجندة السياسية للبلاد.

ومن جهة أخرى، قاربت الحركة الدستورية الإسلامية بحذر مسألة الدوائر الانتخابية. إذ أن كل دائرة من الدوائر الخمسة الحالية نتجت عن عملية دمج لخمس مقاطعات قديمة بصرف النظر عن اختلال التوازن الذي خلقته. وكنتيجة لهذه التغييرات، جاءت الدوائر غير متوازنة في الحجم ولم تحصل بعض المناطق النائية التي تضم سكان قبليين ومحافظين، على التمثيل الصحيح. ولا شك أن إعادة رسم حدود هذه الدوائر سيعزّز من نفوذ الحركة الدستورية الإسلامية إلا أنه سيؤدي أيضاً إلى شردمة الأصوات لأنه يقلص حجم الدوائر التي كانت تسكنها العائلات الكويتية الأكثر نفوذاً والتي تعتبر المناطق النائية متخلفة وغير كويتية بالكامل.

وبعيداً عن الإصلاحات الانتخابية، تسعى الحركة الدستورية الإسلامية إلى تمرير عدد من الإصلاحات السياسية الليبرالية بالاستثناء المذكور أعلاه، حيث دعمها لليبرالية يعنى بالشؤون السياسية على حساب الشؤون الثقافية أو الاجتماعية. إلا أنه غالباً ما تدافع الحركة عن قضايا الحقوق السياسية. وتولي الحركة اهتماماً غير مسبوق

بالمشاكل التي يواجهها سكان "البدون" أي كل من يقيم في الكويت ولا يتمتع بالجنسية الكويتية على الرغم من أن النقاد لا يعتبرون موقف الحركة مؤثراً لأن عدداً كبيراً من سكان "البدون" ينتمون إلى القبائل ذاتها التي تشكل ركيزة ناخبي الحركة. ولا تحتكر الحركة الدستورية الإسلامية قضايا الإصلاح السياسي كافة إلا أنها تعمل إلى جانب أحزاب أخرى لتقديم اقتراحات أخرى مثل توسيع مجلس الأمة (لأن عدداً أكبر من النواب قد يسمح بتصديق تشريعات جديدة وتوسيع أعمال البرلمان ليطال مجالات أخرى) أو تغيير القوانين المحلية (للسماح للجانب بالعمل على معالجة القلق الناجم عن تحول مجلس الأمة إلى ساحة نقاش أكثر منه هيئة تشريعية فاعلة).

لا شك أن إنجازات الحركة الدستورية الإسلامية التي تملك أجندة طموحة وحفنة من النواب سترتكز على علاقات الحركة بالحكومة وبالرفقاء السياسيين في الكويت. فما هي الشراكات والخصومات التي حاكتها الحركة و كيف تؤثر على ماضيها و مستقبلها؟

### التعامل مع حكومة حذرة لكن متسامحة

يتضمن تاريخ العلاقة بين الحركة الدستورية الإسلامية (وحركة الإخوان المسلمين) مع حكام الكويت عدة ملامح مألوفة في الدول العربية الأخرى. وكما حصل في الأردن وسوريا ومصر على سبيل المثال، ولدت جماعة الإخوان المسلمين في بيئة سياسية أكثر تسامحاً مما هي عليه في كثير من دول المنطقة اليوم. واستثمرت الحركة هذا الجو الأكثر تساهلاً للتركيز أولاً على مجموعة واسعة من الأنشطة: التبشيرية والتعليمية والخيرية. ولم تقارب الحركة السياسة إلا من خلال المشاركة المحدودة في الانتخابات البرلمانية. لكن مع الطابع الإيديولوجي المتنامي في السياسة العربية في الخمسينيات والستينيات، أصبح الإخوان خصوماً لمختلف الحركات اليسارية والقومية. سواء أكان في الأردن في تلك الفترة أم في مصر خلال السبعينيات، وجدت الحكومات غالباً في الإخوان قوة توازن محتملة في مواجهة الحركات الراديكالية على الجانب الآخر من المشهد السياسي. وقد وجد البعض أن الحركة الكويتية، على مثال الإخوان في الأردن، ترغب لا بل هي قادرة على التوصل إلى تسوية سياسية مع الحكومة. فوجدت الكويت نفسها في منأى عن المواجهات القاسية التي وقعت بين الحركة الإسلامية والأنظمة في مصر والجزائر وسوريا.

علماً أنه منذ احتلال العراق، بدأ الإخوان في الكويت يندفعون في مسار مختلف. فقد أنشأوا بدايةً، منظمة، أشبه بحزب، مستقلة عن الحركة ككل (وهي خطوة شبيهة بتلك التي اتخذها الإخوان في بعض الدول العربية). وبالرغم من أن المنظمة الحزبية في الكويت كانت تفتقر إلى الاعتراف القانوني إلا أنها لا تزال قادرة على تجنب التحول إلى تابع للحركة الإسلامية الأوسع، بخلاف ما حدث في بعض البلدان حيث يكون الحزب قانونياً ولكنه أضعف في

مواجهة الحركة الأوسع، على نحو ما يجري في الأردن. لكن ما يجعل حالة الكويت مختلفة بالفعل هو مدى إدماج الحزب السياسي كفريق سياسي سوي.

لا شك أن التوترات موجودة بين الإخوان المسلمين الكويتيين والحكومة. فمنذ منتصف الثمانينيات، وخاصة منذ تشكيل الحركة الدستورية الإسلامية، قدمت الحركة نفسها على أنها جزء من المعارضة السياسية، ما دفع الحكومة إلى الرد عبر اعتماد تكتيكات "فرق تسد" التي ورد ذكرها أعلاه. لكن احتمال تمكن مجلس الأمة الحالي من تخطي هذه التكتيكات والتحرك الفعلي لتقليص دور الأسرة الحاكمة قد يتسبب بقيام علاقة عاصفة أكثر مما كانت عليه في الماضي. فالتوترات بين الحكومة والحركة لا تقتصر على المجال السياسي: إذ إن الإخوان المسلمين ناشطون جداً على ساحة العمل الخيري على الصعيدين الدولي والمحلي. وفي التسعينيات، اتهمت الحكومة المصرية الجمعيات الخيرية الإسلامية الكويتية بتمويل المعارضة الراديكالية الإسلامية لديها. ومنذ العام 2001، مارس حلفاء الكويت الآخرون (ولا سيما الولايات المتحدة) الضغوط على الحكومة كي تضع الجمعيات الخيرية الإسلامية تحت الرقابة وتقييد أدوارها.

حتى الآن، لم تدفع الأوضاع الداخلية إلى المواجهة ولا تصاعد الضغوط الدولية الحكومة الكويتية إلى استخدام أساليب التضيق المستخدمة في الأردن أو القمع القاسي (وإن كان تصحيحياً) المنتع في مصر. ومن المفارقات أنه لم يتم الاعتراف بشرعية الحركة الكويتية على عكس الحال في البلدان الأخرى الأقل تساهلاً. واضطرت الحركة الدستورية الإسلامية إلى تحديد هيكلية واضحة للقيادة ولحملات التمويل والإدارة إلى جانب تطوير برامج ومنشورات الحزب من دون أية صفة قانونية. وما سبب تلك الحكومة الكويتية في إجراء إصلاح انتخابي وإحجامها عن التشريع للأحزاب السياسية إلا مخاوفها من أن تؤدي هذه الخطوات إلى تعزيز وضع الحركة وربما السير بالمجموعات المعارضة السياسية الأخرى نحو تطوير مهارات تنظيمية مماثلة.

تدخل الحركة الدستورية الإسلامية إذاً في فترة من التوتر الكبير في علاقاتها مع الحكومة. واللافت أنه للمرة الأولى منذ إعادة إحياء مجلس الأمة الكويتي في العام 1992، يجري البحث في الكويت جدياً في إمكانية "حل مجلس الأمة بشكل غير دستوري" — حل الهيئة وتعليق تلك البنود من الدستور التي تسمح بإجراء انتخابات برلمانية وتتيح للأمر والحكومة التي لا تخضع للمساءلة بالحكم بموجب مرسوم. وثمة خيارات كثيرة أقل صرامة أمام الحكومة (مثل تهدئة الإصلاحيين أو السعي إلى شردمتهم)، ومن المستبعد أن تقوم مواجهة كاملة بين الحركة الإسلامية والحكومة. والأرجح أن يستمر الجو السياسي المتساهل نسبياً في الكويت بالرغم من أن التوتر الحالي يجبر كل الأطراف السياسية على تطوير استراتيجيات جديدة.

## التنسيق مع المنافسين

الغريب أن الحركة الدستورية الإسلامية تجد نفسها عرضة للشكوك لأنها تتردد في مواجهة الحكومة من جهة وهي مقربة جداً من الإسلاميين الأصوليين من جهة أخرى. وتتبع الشكوك ليس فقط من الأحداث السياسية الأخيرة وإنما أيضاً من الخصومات السياسية التي يعود تاريخها إلى الستينيات، ما يجعل تبديدها أمراً صعباً للغاية.

## الشكوك حول الحركة الدستورية الإسلامية

في حين يقال إن الحركة الدستورية الإسلامية لا تخصص جهودها بشكل كامل للمعارضة السياسية، تستند هذه الشكوك في جزء منها على أولويات الحركة الإسلامية في الكويت. وتتماثل مثل نظيراتها في البلدان العربية الأخرى، ليست الحركة الإسلامية مجرد حزب سياسي يتبع منطقاً انتخابياً وإنما هي تبذل جهداً كبيراً لتعزيز الطابع الإسلامي للمجتمع الكويتي على مختلف الصعد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتدفع الأنشطة المتنوعة المرتبطة بالحركة إلى مساحة اجتماعية تحميها القيم؛ وهو تصرف يتسم بالمواجهة أو هو سلوك مسيئ قد يعرض بعض مظاهر الحركة، التي تستفيد من القبول الرسمي، للخطر. وقد أحدث تشكيل الحركة الدستورية الإسلامية تعبيراً في سلوك الحركة الإسلامية إلى حد ما لأنها أدت إلى بروز جناح في الحركة متخصص في الانتخابات والعمل السياسي. وكان للحركة الإسلامية الدستورية مصلحة في الضغط من أجل مزيد من الانفتاح السياسي – الذي من المحتمل أن تستفيد منه – وهي تصور نفسها الآن على أنها جماعة سياسية معارضة.

لكن حتى في التسعينيات عندما ظهرت الحركة الدستورية الإسلامية على أنها حزب معارض، اعتبر شركاؤها المحتملون أنها عقدت بسرعة صفقات مع الحكومة لحماية وضع الحركة الإسلامية بشكل عام (وخصوصاً في المجالات التربوية والخيرية). وفي ظل وجود توافق غير مصقول بين مختلف فصائل المعارضة حول متطلبات الإصلاح السياسي (تعزيز دور مجلس الأمة وزيادة الشفافية المالية والمحاسبة السياسية الحقيقية والإصلاح الانتخابي وتقليص هيمنة الأسرة الحاكمة على الحكومة)، اتهم الشركاء المحتملون للحركة الإسلامية الدستورية الحركة في أغلب الأحيان بعدم إظهار حماسة كافية لقضية الإصلاح. في التسعينيات، كانت هذه الاتهامات عادلة بعض الشيء لأن الحركة كانت ترغب في التركيز على عناصر في أجندتها تواجه عناصر برامج الأطراف الأخرى في المعارضة (خصوصاً في المجال الثقافي). لكن في السنوات القليلة الماضية، بدا التزام الحركة بقضية الإصلاح السياسي عميقاً جداً.

إلا أنه في الوقت نفسه الذي يقول فيه بعض النقاد إن الحركة الدستورية الإسلامية تفتقر للحماسة في المعارضة، يثير آخرون الشكوك في أنها تخفي بالفعل مشاعر أصولية. ويأتي جزء من هذا الخوف من الأحداث الأخيرة في المنطقة – ففما تجنبت الحركة الدستورية الإسلامية والإخوان المسلمون العنف بشكل كامل، من الشائع أن يتهم النقاد في الخفاء الحركة بأنها لا تختلف عن الجماعات الأصولية إلا لجهة قدرتها على تظهير صورة لطيفة عنها. وما دام العنف السياسي ظاهرة عامة في المنطقة، لن تتمكن الحركة من القيام بالكثير لتبديد هذه الشكوك التي لا تقوم على أي شيء صرحت به الحركة أو مارسته بل تعود إلى حماس بعض الجماعات الإسلامية الأصولية الأخرى لتبني وسائل العنف.

إن الخوف من ميل الحركة الدستورية الإسلامية نحو العنف قد لا يكون له أي أساس، يقم الأطراف غير الإسلاميين أحياناً نقداً أكثر دقة للحركة على أساس برنامجها. وبينما تدعي الحركة الدستورية الإسلامية (ودائماً ما تفعل ذلك) بأنها تعمل من خلال آليات دستورية وقانونية، تستند رؤيتها للمجتمع الكويتي صراحة إلى ضرورة غرس القيم الإسلامية في المجتمع. وبالنسبة إلى غير الإسلاميين، هذا أمر سهل وقد يُصور على أنه محاولة من الحركة من أجل فرض تأويل محدد ومحافظ إلى حد كبير للممارسات الإسلامية الصحيحة في المجتمع ككل. ويُعتبر هذا النقد لعمل الحركة في الأساس علمانياً ولهذا السبب لا يكون دائماً مطروحاً في النقاشات العامة — فحجة أن الدين والأخلاق هي مخاوف شخصية لا تجد صدى كبيراً في معظم المجتمع الكويتي. لكن في بعض أوساط النخبة وبعض الأوساط الليبرالية، تعتبر الحركة الدستورية الإسلامية متسلطة ليس بسبب ممارساتها السياسية — التي يصعب انتقادها — بل بسبب مضمون برنامجها. ولم تطمئن مقارنة الحركة الأكثر اعتدالاً تجاه الشريعة الإسلامية هؤلاء النقاد ويؤدي كل تحرك من جانب نواب الحركة لطرح مسألة ثقافية إلى إثارة مخاوف عدد من النقاد. لهذا السبب، من المحتمل دائماً أن تبرز صعوبات عند محاولة تجاوز التعاون التكتيكي بين قوى المعارضة وصولاً إلى برنامج استراتيجي مشترك.

حتى داخل صفوف الإسلاميين، تجد الحركة الدستورية الإسلامية خصوماً لها وشركاء أيضاً. وبين سكان الكويت السنة، فإن الحركة تُعتبر في موقف غير عادي من التعايش مع الأطراف السلفية (في كثير من البلدان العربية، تتجنب الحركات السلفية السياسة الانتخابية). وقد قلص استعداد السلفيين الكويتيين للترشح إلى الانتخابات البرلمانية من الفجوة الإيديولوجية التي كانت قائمة في فترة سابقة بين الإخوان المسلمين والسلفيين (عندما ارتاب السلفيون بأن الإخوان المسلمين يرغبون بشدة في تقديم تنازلات في الشؤون الدينية). وفي السنوات الأخيرة، شكلت الحركة الدستورية الإسلامية كتلة إسلامية في مجلس الأمة تضم ممثلين عن مختلف العناصر السلفية الكويتية.

تُعتبر علاقة الحركة الدستورية الإسلامية بالإسلاميين الشيعة في الكويت أكثر صعوبة، لأن بعض محاولات الحركة لتبني مواد من الشريعة الإسلامية تستند إلى التفسيرات القانونية السنية وليس الشيعية منها. وهكذا، اضطرت الحركة إلى تقديم تنازلات للنواب الشيعة عند متابعة تشريع دفع الزكاة. وشدد نواب الحركة الدستورية الإسلامية على أنه بموجب القانون المقترح يحق للشيعة، تماماً كما لغير المسلمين، بأن يقوموا بما يفعله غير المسلمين فيعتبرون أن الزكاة الإلزامية القليلة للغاية بمثابة ضريبة بينما يتابعون بشكل خاص نشاطاتهم الخيرية. لكن هذا الموقف أساء للشيعة الذين اعترضوا على شملهم مع غير المسلمين. لكن على الرغم من هذه الحالات المحرجة، تحاول الحركة كثيراً التوصل إلى تسوية مع النواب الإسلاميين الشيعة إلا أن شراكتها البرلمانية مع السلفيين تعيقها إذ يتخذ معظم هؤلاء السلفيين موقفاً أقل تسامحاً تجاه الإسلام الشيعي. وفي النتيجة، لا يصوت النواب الإسلاميون الشيعة لصالح الكتلة الإسلامية بل على العكس لصالح الكتلة الشيعية.

إذاً، يعتبر الجمع بين الائتلافات المعارضة في البرلمان مهمة صعبة. لكن الحوافز للقيام بذلك باتت قوية كفاية — ذاك أن كافة قوى المعارضة تعتمد على قيام برلمان فعّال وقوي من أجل تحقيق أهدافها — بحيث تُبذل هذه الجهود المكثفة لإقامة غالبية معارضة عاملة.

## جهود التعاون والمكافأة الممكنة

الأرجح أن أهم عامل في تحديد مسار السياسة في الكويت هو قدرة المجموعات المتباينة جداً على تشكيل معارضة تعمل على أساس أجندة إصلاحية مشتركة. فكافآت التنسيق الناجح ستكون كبيرة بالفعل لجميع الفئات. لكن الشكوك القائمة بين الحركات عميقة جداً. وخصوصاً كما هي الحال في باقي البلدان العربية، فإن العديد من غير الإسلاميين ذوي التاريخ السياسي المعارض يعتبرون، أن الحركة الإسلامية عدواً أكبر لها من الحكومة نفسها. ولكن تُعتبر إمكانيات تشكيل جبهة مشتركة للإصلاح حقيقية، وهي تنشط حالياً لكنها تقوم في ظل التنافس وانعدام الثقة.

في مجلس الأمة الحالي، حاولت ثلاث مجموعات، كانت تعمل بصفتها تحالفات غير متماسكة في الماضي، تشكيل ما يشبه أكثر الأحزاب البرلمانية. وتسيطر واحدة من المجموعات الثلاثة - الإسلامية - على سبعة عشر مقعداً. أما الكتلة الثانية التي تسمى نفسها بـ"القومية" فهي ليبرالية في القضايا السياسية والاقتصادية وتشغل ثمانية مقاعد. وتسمى الكتلة الثالثة "الشعبية" وعديدها سبعة أعضاء وهي الأقل مساومة على مسائل الإصلاح السياسي فمقاربتها للقضايا الاقتصادية شعبية إذ أنها تشكك في صوابية التنازل عن النفط للخارج وتؤيد إلغاء ديون المواطنين. كما يضم مجلس الأمة بعض النواب الدينيين الشيعة الذين يتدمرون من أن الكتلة الإسلامية هي طائفية سنيّة. أما باقي الأعضاء المنتخبين فهم من مؤيدي الحكومة أو هم نواب قبليون ونواب خدمات.

تعكس مختلف الكتل السياسية رغبات سياسية مزمنة في المجتمع الكويتي وكثيراً ما عقد نواب كل كتلة مؤتمراً حزبياً قبل أية عملية تصويت برلماني كبيرة. لكن في مجلس الأمة الحالي، سعت الكتل إلى المضي قدماً، دون الرجوع إلى الحزب، حتى أنها طالبت أعضاءها بالتصويت وفقاً لموقف الغالبية في الكتلة في القضايا الرئيسية. إلا أن نظام الكتلة ليس مطلقاً - فمثلاً يتخذ أعضاء الكتلة موقفاً متسامحاً في حالات يدعو النظام فيها النائب إلى التصويت ضد وزير من قبيلته أو منطقتة. (والغريب أن النواب الكويتيين معفيون من تفصيل دقيق ساند في البرلمانات الأخرى - طرح الثقة). وانتقلت الكتل إلى التهديد بطرد الأعضاء الذين يكسرون الصفوف في التصويت الملزم. وبما أن الكتل تعمل فقط في مجلس الأمة وينتخب الأعضاء كأفراد، ليس من الواضح أن خطر الطرد قد يؤثر كثيراً - إذ لا يخشى النواب خسارة مقاعدهم عند فقدان أي دعم تنظيمي أو حزبي. ووحدها الحركة الدستورية الإسلامية قادرة على تطبيق هذا النظام على نوابها، وذلك لأنها هي من تسمى أعضائها المرشحين للبرلمان ولا يمكن لأي منهم الترشح من دون دعمها (ثمة استثناء وحيد في كل تاريخ الحركة). أما الكتل الأخرى، فلا يبدو أنها تندفع لاتباع مثال الحركة لإنشاء منظمة شبيهة بالحزب.

يُعتبر مجلس الأمة الحالي فريداً أيضاً في تصميم الكتل الثلاثة على استخدام غالبيتها الجماعية بطريقة متماسكة ومنضبطة. ويعقد زعماء الكتل الثلاثة اجتماعات منتظمة لتنسيق المواقف. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2006، أطلقوا مجموعة من 12 قانوناً كانوا يرغبون بإصدارها. ولم تسم القائمة القوانين فحسب بل أوردت المواعيد

المحددة لكل منها. وربما احتراماً للوزن العددي للكتلة الإسلامية، قرر التحالف التركيز أولاً على قانون الزكاة. ويبدو أن قرار التركيز على التشريع (جدول أعمال إيجابي) وليس على إسقاط الوزراء مثلاً يأتي استجابة جزئية لتصور واسع النطاق بأن البرلمان معوّق وغير قادر على القيام بأي عمل بناء.

إلا أنه مع كل الحماس الذي يحيط بالغالبية المعارضة، فإن التحالف لا يزال ضعيفاً جداً. فقد فشل في جزء من أول اختبار له يتعلق بانتخاب رؤساء اللجان الدائمة – ففي جلسة اقتراع سري، فاز النواب المؤيدون للحكومة بالموافق. كما انتخب مجلس الأمة رئيساً له يعتبر أقرب إلى الحكومة (أيضاً في اقتراع سري بالرغم من أن بعض نواب الحركة الدستورية الإسلامية أعلنوا عن سيقترعون أمام أعضاء الكتل الأخرى لتبديد القلق من خروجهم عن الصف).

### خلاصة: أيمن لتحالف معارض أن يقوم بإصلاحات في السياسة الكويتية؟

وجدت الحركة الدستورية الإسلامية مصيرها مرتبطاً بخلاف مزمن وراسخ حول السياسات الكويتية تجاه طبيعة القانون الدستوري (8). فقد اعتبرت الأسرة الحاكمة أن الدستور ومجلس الأمة هما منة إلى الشعب الكويتي؛ واتفق الحكام على التشاور مع الشعب حول الأمور الرئيسية مع إبقاء السلطة المطلقة بين أيديهم. وفي مناسبتين منفصلتين استعادوا هديتهم لسنوات عديدة. وتنتظر غالبية قوى المعارضة الكويتية، إلى الدستور على أنه بمثابة عقد بين الأسرة الحاكمة والشعب – يُوافق الشعب على منح الأسرة الحاكمة دوراً رائداً طالما أنها تعمل ضمن حدود القانون الدستوري. فمن وجهة نظر الشعب، لا يمكن إلغاء هذا العقد بطريقة أحادية من قبل أي من الطرفين.

بالتالي، حين افتتح الأمير الجلسة العادية لمجلس الأمة الكويتي في تشرين الأول / أكتوبر 2006، تحدّث عن احترام مبدأ "فصل السلطات" – ممّا يعني شيئاً مختلفاً تماماً عن معنى هذه العبارة من وجهة نظر العديد من البرلمانيين. بالنسبة إلى الأمير، يغامر مجلس الأمة في تخطي الحدود المرسومة له في الدستور حين يشدّد على لعب دور رقابي مكثّف في الحكومة. بينما يعتبر البرلمانيون المعارضون أن الأسرة الحاكمة تتوقف فجأة عند السماح للمؤسسات الدستورية بالعمل بسلطة كاملة. وعلى نحو دراماتيكي، تلقى مجلس الأمة تحية ليس عبر خطاب من الأمير فحسب بل بسيل من الإشاعات تفيد بأنّه كان يدرس للمرة الثالثة فكرة "حل غير دستوري" للمجلس. ورداً على التساؤل المتواصل، ذكر الأمير أخيراً أن هذه الفكرة لم تكن في ذهنه، ممّا يشير بقوة إلى نكران مطلق. ولكنه تحدّث بانفتاح أكبر عن تشكيل مجلس أمة أعلى – على الأرجح جسم معين على الطراز البحريني يقوم بتحديد أفعال الجسم المنتخب القائم. وتتطلب هذه الخطوة تعديلاً دستورياً وبالتالي تصديق مجلس الأمة بالإجماع ما لم يفرض الأمير الجسم الجديد بموجب مرسوم أميري.

مثل العديد من الحركات الإسلامية، لدى الإخوان المسلمين الكويتيين جدول أعمال يتخطى الإصلاح السياسي بشكل كبير؛ فهم يعملون على أسلمة تدريجية للمجتمع الكويتي على المدى البعيد. وبالتالي، تتردد الحركة قبل الخوض في معارضة سياسة وجاهية خوفاً من تعريض مؤسساتها الحالية للخطر وإخضاع جدول أعمالها الطويل



الأمد إلى مناورة سياسيّة قصيرة الأمد. غير أنّ تشكيل الحركة الدستورية الإسلامية جرّ الإخوان المسلمين بالكامل إلى عملية سياسية وربط مصيرهم بقضية الإصلاح السياسي ربما أكثر مما هي القضية مع أي من الحركات الإسلامية الشقيقة في أي مكان في المنطقة. وفي بعض المجالات — مثل المصلحة في تطوير حزب سياسي معترف به قانوناً — تُعتبر الحركة الدستورية الإسلامية مستعدة للذهاب أبعد من عناصر أخرى في تحالف المعارضة (بالرغم من عدم الثقة التقليدي بالأحزاب من قبل الحركات الإسلامية). وإذا نجحت المعارضة السياسية في برنامجها — أي التحقيق في الفساد وتعزيز قدرات البرلمان التشريعية والرقابية والانتقال للبحث في السياسات الإيديولوجية والبرنامجية — يمكن أن تكون مكافآت الحركة غنية بالفعل. وهذا ما دفع الحركة إلى محاولة إقامة تحالف مع مجموعة من السياسيين الليبراليين والجمهوريين الذين جعلتهم قيمهم وتوجهاتهم حذرين من الإسلاميين على مرّ الزمن.

يجوز أن لا يصبح برنامج المعارضة واضحاً حتى موعد انتخاب مجلس الأمة الجديد عام 2010. ولا تبدو علامات الإصلاح الانتخابي الحديث واضحة بعد. فقيادة الحركة يستعدّون علانية للنظام الجديد بالرغم من التكتّم الذي يضربونه حول طبيعة خططهم المحدّدة (9). ويُرجّح أن يكافئهم القانون الجديد بالرغم من أنّه سيزيد على الأرجح من حاجتهم إلى إقامة تحالف ما. إذ يحصل كلّ ناخب على أربعة أصوات ويدخل أوّل عشرة منتخبتين في كلّ من مقاطعات الكويت الخمسة إلى مجلس الأمة. وعلى افتراض أنّ الحركة تعمل على تفادي توزيع أصواتها، فإنّ عليها تسمية أربعة مرشحين كحدّ أقصى عن كلّ مقاطعة، وبذلك سيكون مستحيلاً على الحركة الحصول على أغليّة بمفردها.

تبدو الكتل الأخرى أقلّ جاهزية بكثير للانتقال نحو السياسات الإيديولوجية والسياسات المرتكزة على جمهور الناخبين وحتى سياسات الجماعات؛ ويبدو أنّ قادتها يأملون بأن يستمر بروزهم كأفراد مما يمنحهم نجاحاً انتخابياً. ونظراً إلى نظام التصويت الجديد — الذي لهم يد في تدبيره — يجوز أن يكونوا على حق لأنّ الحزب المنظم يمكن أن يأمل فعلياً بالفوز بأربعة مقاعد على الأكثر من أصل 10 عن كلّ مقاطعة. لكن حتى لو حصل ذلك، يُرجّح أن يكون التنسيق ضمن كلّ كتلة ضرورياً لتفادي المنافسة مع مرشحين لديهم نفس توجهات الكتلة عينها وليس واضحاً تماماً إذا كانت أيّ مجموعة سياسية غير الحركة الدستورية الإسلامية تملك الانضباط الكافي لاستغلال القانون الجديد استغلالاً كاملاً.

لم توضح الحكومة الكويتية والأسرة الحاكمة بعد كيف سيتصرفون حيال احتمال نشوء معارضة متماسكة لديها برنامج واضح حول الإصلاح السياسي. ويجوز أن تحاول قيادة الدولة درء الإصلاح بنفس تكتيكات "فرق تسد" التي خدمتها جيداً خلال التسعينيات؛ ويجوز أيضاً أن تلوّح بحلّ غير دستوري أو على الأقلّ تلمّح له في محاولة لترهيب المعارضة أو يجوز أن تحاول العمل مع المصلحين وتتفاوض بشأن نظام سياسي إصلاحية.

في هذا السياق، تواجه الحركة الدستورية الإسلامية بعض الخيارات الصعبة للغاية. فهي تقف على حافة تحقيق مستوى من التأثير السياسي أعلى بكثير من أيّ من الحركات الشقيقة لها تقريباً لكن قد يعتمد هذا ليس على كونها أصبحت أكثر راحة مع دورها الحالي في المعارضة وحسب بل أيضاً على تعاونها مع القوى السياسية التي اعتبرتّها تقليدياً غير متعاطفة مع ثقافة الحركة الإسلامية الدينية والثقافية والأخلاقية.

## حواشي

- (1) إن الحركة الإسلامية في الكويت تحظى بتغطية كلية في دراستين باللغة العربية: فلاح عبد الله المديرس: جماعة الإخوان المسلمين في الكويت (الكويت، 1994) وسامي نصير الخالدي: الأحزاب السياسية الإسلامية في الكويت (الكويت، 1999)
- (2) عيسى شاهين: مقابلة شخصية، الكويت، تشرين الأول (أكتوبر) 2006.
- (3) مبارك الدويلة: مقابلة شخصية، الكويت، تشرين الأول (أكتوبر) 2006.
- (4) قاعدة معلومات في غاية الغنى والفائدة حول السياسات الكويتية جمعها مايكل هيرب، يمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي:  
<http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm>.
- (5) تتوفر مجموعة كبيرة من المؤلفات حول المساعي لادراج الشريعة الإسلامية في القانون الدستوري. وقد حللت مع الدكتور عادل عمر شريف هذه المساعي في "كتابة الشريعة الإسلامية في القانون الدستوري العربي" ليزبك حداد وبربارا ستواسير، في "الشريعة الإسلامية وتحديات الحداثة (لانهايم، 2004)". كما أجريت دراسة مع كلارك لومباردي في "هل تهدد الدساتير التي تفرض الالتزام بالشريعة الإسلامية حقوق الإنسان؟ كيف توفّق المحكمة الدستورية العليا في مصر بين الشريعة الإسلامية وحكم القانون الليبرالي"، مجلد 21، ص. 379-435، 2006.
- (6) راجع تاريخ الحركة الإسلامية: "مسيرة إثنا عشر إمام"، ص. 42
- (7) يظهر ذلك جلياً في قضية إسماعيل الشطي، أحد مؤسسي الحركة الإسلامية الدستورية، الذي من المتوقع أن يمثل أمام لجنة مساءلة برلمانية بسبب بعض الصفقات المالية التي أجراها عندما كان يشغل منصب وزير. وقد أطيح الشطي من منصبه في الحركة لأنه وافق على التعيين الوزاري من دون استشارة المعنيين في الحركة. ويدرس نواب الحركة الدستورية الإسلامية إمكانية التعاون مع كتل سياسية أخرى في استجواب الشطي. كما ادعى بعض مراقبي الحركة أن الحركة الدستورية الإسلامية عينت نوابها على أساس النزاهة الشخصية فيما قامت بإبعاد أعضاء بارزين لإثارتهم بعض الشكوك. غير أن عملية التعيين سرية مما يجعل التدقيق في هذه الأقاويل صعباً.
- (8) كتبت عن ذلك في "سيادة القانون في العالم العربي" (كمبريدج، 1997) الفصل 6. راجع أيضاً ماري آن تيترولت "قصص الديمقراطية" (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 2000).
- (9) يجوز أن لا تطبق الحجة الرئيسية التي يسوقها بعض الإصلاحيين الليبراليين بأن النظام الجديد سوف يقلل من الفساد وشراء الأصوات. وبما أن النظام يقضي بوجود مقاطعات بعشرة أعضاء، من المرجح

أن تكون السباقات المتقاربة جداً وفيرة حيث تكون القيمة الهامشيّة لكل تصويت كبيرة كما هي في النظام الحالي – وسيؤدي هذا إلى وجود حوافز كثيرة للجوء إلى الوسائل الفاسدة لكسب ولاء الناخبين. وأنا ممتن لخبير الانتخابات جاريت بلان لإشارته إلى ذلك.

## تعريف مؤسسة كارنيغي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظمة خاصة لا تتوخى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتحدة الفاعل على الساحة الدولية. المؤسسة التي تأسست في العام 1910 غير حزبية، وتسعى إلى تحقيق نتائج عملية.

من خلال الأبحاث والمنشورات وعقد الاجتماعات، وأحياناً إنشاء مؤسسات جديدة وشبكات دولية، يصوغ الباحثون في المؤسسة مقاربات جديدة حول السياسات. تشمل اهتماماتهم مختلف المناطق الجغرافية والعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع الأهلي مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تحرك التغيير العالمي.

لمزيد من المعلومات يمكن زيارة:

<http://www.carnegieendowment.org/arabic>

## برنامج الديمقراطية وسيادة القانون

يعنى هذا البرنامج بتحليل الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي من أجل تعزيز الديمقراطية في العالم. كما يتناول البرنامج وضع الديمقراطية في العالم من خلال البحث عن مكامن النجاح والإخفاق في عملية الانتقال الديمقراطي. وقد بذلت مؤخراً لبحث مشاكل الديمقراطية في الشرق الأوسط والتحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في سعيها لتعزيز الديمقراطية في تلك المنطقة.

ويصدر هذا البرنامج أيضاً "نشرة الإصلاح العربي" وهي نشرة إلكترونية شهرية، موضوعية ودقيقة لتحليل التطورات السياسية في الشرق الأوسط. ويحتوي كل عدد أبحاثاً يقوم بها كتاب من المنطقة ومن الولايات المتحدة وأوروبا. يمكن الاطلاع على العدد الحالي والأعداد السابقة على :

<http://www.carnegieendowment.org/arabic>

ويعتبر برنامج الديمقراطية وسيادة القانون جزءاً من برنامج السياسة العالمية لمؤسسة كارنيغي، وهو برنامج يهتم بمواجهة التحديات السياسية التي تطرحها التغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية. ويعترف البرنامج بأن العولمة، وإن كانت ظاهرة لا مفر منها، تنتشر بشكل متساو عبر العالم ولها بالتالي تأثيرات إيجابية وسلبية.

ويركز البرنامج على الجمع بين الأجندة السياسية العالمية والانشغالات الأمنية التقليدية، كما يهدف إلى تحسين مسألة فهم العولمة.

لمزيد من المعلومات حول برنامج كارنيغي للديمقراطية وسيادة القانون يمكن مراجعة:

[www.carnegieendowment.org/democracy](http://www.carnegieendowment.org/democracy)

## أوراق كارنيغي

2007

79. الدفع نحو سياسة حزبية؟ الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت (نathan ج. براون)
78. حماية حقوق الملكية الفكرية في المحاكم الصينية: تحليل للأحكام الأخيرة المسجلة (م. واي. غتشليك)
77. جذور الإسلام الأصولي في آسيا الوسطى (م. ب. أولكوت)

2006

76. الإصلاح الوهمي: الاستقرار الأردني العنيد (ج. شقير)
75. الحركات الإسلامية في العالم العربي وحرب لبنان في العام 2006 (ع. حمزاوي، د. بشارة)
74. الأردن والحركة الإسلامية: حدود المشاركة؟ (ن. براون)
73. حقوق الملكية الفكرية باعتبارها العقبة الرئيسية أمام دخول روسيا في منظمة التجارة العالمية (س. كاتز وم. أوثلنتري)
72. العلاقات الباكستانية – الأفغانية ما بعد 11 أيلول (ف. غرار)
71. المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي (م. أوتاوي وم. رايلي).
70. الإسلام، العسكرية، والانتخابات الباكستانية لعامي 2007 / 2008 (ف. غرار)
69. الإصلاح في سوريا: التآرجح بين النموذج الصيني وتغيير النظام
68. المتاهة السعودية: تقويم الانفتاح السياسي الحالي (ع. حمزاوي)
67. الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي (ن. براون وع. حمزاوي وم. أوتوا)
66. تقييم الإصلاح المصري (ف. غرار)

- 65 . باكستان: عودة القومية البالوشية (ف. غرار)
- 64 . لبنان: إيجاد طريق للعبور من المأزق إلى الديمقراطية (ج. شقير)
- 2005
- 63 . مخاطر الإقصاء السياسي: المشكلة الإسلامية في مصر (ب. كودماني)
- 62 . لماذا عجزت البلدان الأشد فقراً عن اللحاق بالركب؟ (ب. ميلانوفيك)
- 61 . تشدد قانوني بلا حدود؟ المساعدة الأميركية على نشر سيادة القانون في العالم العربي (د. مدنكوف)
- 60 . تعقيد النجاح: دور الولايات المتحدة في إصلاح حكم القانون الروسي (م. سبنس)
- 59 . تقييم الإصلاح الفلسطيني (ن. براون)
- 58 . الإصلاح القضائي في الصين: دروس من شنغهاي (ف. هنغ)
- 57 . دروس غير مكتسبة: مشاكل مع المساعدات الغربية للإصلاح القانوني في الدول الشيوعية السابقة (دبليو. تشانل)
- 56 . تقييم الإصلاح في الشرق الأوسط: كيف نعرف أنه إصلاح جوهري؟ (م. أوتاواي)
- 55 . تعريفات متناقضة عن سيادة القانون: المضاعفات على ممارسي المهنة (ر. بلتون)
- 2004
- 54 . العلاقات الروسية مع الاتحاد الأوروبي: مصالح وقيم – وجهة نظر أوروبية (ر. شويت)
- 53 . الأحجية السياسية-الاقتصادية: الترابط بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (إ. بلين)
- 52 . الإصلاح السياسي في العالم العربي: اهتياج جديد؟ (أ. هوثورن)
- 51 . كمبوديا تبشر بطريق جديد للنمو الاقتصادي وفرص العمل (س. بولاسكي)
- 50 . دمج ترويج الديمقراطية في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط (م. دون)
- 49 . الإسلاميون في العالم العربي: الرقصة حول الديمقراطية (غ. فولر)
- 48 . الديمقراطية والقواعد الناخبة في العالم العربي (م. أوتاواي)

47. دروس حول التنمية والاستثمارات الخارجية المكتسبة من القطاع المصرفي المكسيكي (ج. ستاينفيلد)
46. ردع النزاع في الوضع التايواني المأزوم: نجاحات وإخفاقات الإصلاح الدفاعي التايواني وبرنامج التحديث (م. سوين)
45. سعي أوروبا الملتبس إلى إصلاح الشرق الأوسط (ر. يونغز)
- 44 . الديمقراطية الشرق أوسطية: هل المجتمع الأهلي هو الجواب؟ (أ. هوثورون)

للحصول على لائحة كاملة بأوراق كارنيغي زوروا: [www.carnegieendowment.org/pubs](http://www.carnegieendowment.org/pubs)